الفصل الرابع

النزاع الكسادي - القعيطي والتدخل البريطاني في ذلك

المبحث الأول: موقف الكسادي من التطلعات القعيطية في أملاك الإمارة الكسادية:

- أولاً: بدايات النزاع الكسادي - القعيطي:
- ثانياً: أسباب النزاع الكسادي - القعيطي:

أ) المحاولات القعيطية للإضرار بالمصالح الكسادية.

ب) المحاولات القعيطية لتفجير النزاع مع الكسادي.

- ثالثاً: أسباب النزاع من جهة النظر القعيطية:

المبحث الثاني:

- أولاً: الاهتمام البريطاني بحضرموت الساحل.
- ثانياً: التدخل البريطاني في النزاع الكسادي - القعيطي.

المبحث الأول

موقف الكسادي من التطلعات القعيطية في أملاك الإمارة الكسادية

أولاً: بدايات النـــزاع الكسادي - القعيطي:

تمت الإشارة سابقاً إلى التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) في انتزاع مدينة الشحر من آل كثير، ثم مهاجمتهم في عقر دارهم بمدينة سيئون للقضاء نهائياً على دولتهم فيها تمهيداً لاستعادة النفوذ اليافعي في حضرموت.

وكان واضحاً منذ البداية أن هذا التحالف كان يحمل في طياته بذور الخلاف والشقاق بين الحليفين اليافعيين بالرغم من نجاحه في الاستيلاء على مدينة الشحر وانتزاعها من آل كثير عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، إلا أن قيادة التحالف (الكسادي - القعيطي) ارتكبت خطأً فادحاً باستعجالها في مهاجمة آل كثير في عقر دارهم بمدينة سيئون ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، حيث كان الهدف المشترك لقوات التحالف هو القضاء على الوجود الكثيري في حضرموت الداخل، أما الهدف القعيطي الخفي من ذلك فهو تحقيق الأطماع القعيطية الخاصة في فرض سيطرتها على حضرموت الداخل مهما كانت النتيجة، فإذا كانت مكاسب النصر معروفة، فإن مكاسب الهزيمة هي تضييق الخناق على

الكسادي وتوريطه في ديون لا يستطيع تسديدها مما سيتيح للقعيطي فرصة تحقيق أطماعه في الاستيلاء على الإمارة الكسادية التي كانت الخاسر الأكبر في هذا التحالف حيث بلغت ديونها للقعيطي (١٦٠٠٠٠) ريالاً[١].

بعد فشل الحملة القعيطية - الكسادية على مدينة سيئون بدأ الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في الإعداد للاستيلاء على مدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية؛ بقصد الانفراد بالسيطرة على حضرموت الساحل، وتضييق الخناق على الدولة الكثيرية في حضرموت الداخل، تمهيداً لمهاجمتها مرة ثانية وتحقيق طموحاته في تكوين دولة قعيطية تضم كل أرجاء حضرموت، وهو الغرض الذي خطط له وجلب من أجله الرجال والسلاح والعتاد إلى حضرموت[٢]، وظل الجمعدار القعيطي يتحين الفرصة المواتية لهذا الشأن، وقد جاءت هذه الفرصة عقب وفاة النقيب صلاح بن محمد الكسادي في ربيع الأول عام ١٢٩٠هـ/مايو ١٨٧٣م، وتولية ابنه الأمير عمر بن صلاح مكانه، حيث ظهر في عهده الصراع الكسادي - القعيطي جلياً، وبرز بشكل واضح على السطح عندما قام الجمعدار القعيطي بتحريض

(١) الجعيدي: عبدالله سعيد سليمان، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت ١٩١٨ - ١٩٤٥م، دار الثقافة العربية، الإمارات العربية المتحدة وجامعة عدن، ٢٠٠١م، ص١٨.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٠. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٧٧.

ودعم قبائل وادي دوعن للتمرد على الحكم الكسادي[١]، كما عمل أيضاً على تحريض القبائل المجاورة لمدينة المكلا على القيام بعمليات السلب والنهب لزعزعة الأمن والاستقرار في داخل الإمارة الكسادية[٢].

وصل الجمعدار عوض بن عمر القعيطي من حيدر أباد بالهند إلى مدينة المكلا في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨ يوليو ١٨٧٣م، وكان الغرض الواضح والمعلن من هذه الزيارة هو تقديم العزاء للنقيب عمر بن صلاح الكسادي في وفاة والده النقيب صلاح الكسادي[٣]، أما الغرض غير المعلن للزيارة فهو استيفاء الديون القعيطية المستوجبة من النقيب صلاح الكسادي واستغلالها لزيادة رقعة الممتلكات القعيطية في حضرموت على حساب الإمارة الكسادية[٤].

توقع سكان مدينة المكلا أن تكون زيارة الجمعدار القعيطي لمدينة المكلا بادرة خير في انفراج العلاقات (الكسادية - القعيطية) التي ساءت بعد فشل الحليفين في الاستيلاء على مدينة سيئون، وأن تؤدي هذه الزيارة أيضاً إلى تحسين العلاقات بينهما غير أن شيئاً من ذلك لم

(١) للمزيد من المعلومات راجع الفصل الثالث العلاقات الكسادية مع مشيخة آل العمودي.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٩، ١٣٠، ١٣١.

(٣) العلوي: محمد بن هاشم، رحلة إلى الثغرين المكلا والشحر، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ٢٠٠٩م، ص٥٢.

(٤) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٣٣. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص٧٤.

يحدث قط، فقد ازدادت العلاقات الكسادية - القعيطية سوءاً حينما عاد الجمعدار القعيطي مرة ثانية إلى مدينة المكلا بعد بضعة أيام من مغادرته لها، وكان يرافقه في هذه المرة (خمسمائة) جندي من قواته[١]، قام بإدخالها في غلس الليل، واستولى بها على عدد من المواقع المهمة فيها، وأخذ يطالب النقيب عمر بن صلاح الكسادي بتسديد الديون التي على والده البالغة (١٦٠٠٠٠) ريالاً[٢].

أنكر النقيب الكسادي علمه بهذا الدين إلا أنه اضطر في الأخير تحت الضغوط القعيطية إلى الاعتراف به والالتزام بتسديده خوفاً من قيام القعيطي بالاستيلاء على مدينة المكلا، بل واضطر إلى توقيع اتفاقية مع الجمعدار القعيطي عرفت باتفاقية (المناصفة)[٣] في الثالث من رجب ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م نصت على ما يأتي:

١- أن يبيع النقيب عمر وأخوه النقيب محمد بن صلاح الكسادي لأبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي نصف بندر المكلا وبروم

---

(١) ذكر ابن عبيداللاه السقاف في إدام القوت بأن عدد الجنود الذين قدم بهم الجمعدار عوض بن عمر من مدينة الشحر إلى مدينة المكلا كان (سبعمائة) جندي، تحت مبرر أنه يريد بهم الإصلاح بين الكسادي وقبائل دوعن، ويرى الباحث أن الهدف من العدد الكبير ليس ذلك الغرض، وإنما كان من أجل الاستيلاء على مدينة المكلا ووضع أميرها ونقيبها تحت سياسة الأمر الواقع، أو على أقل تقدير الضغط على النقيب الكسادي للقبول بتوقيع اتفاقية كان قد أعدها مسبقاً وهذا ما دلت عليه الأحداث اللاحقة فيما بعد.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص ٧٤.

(٣) انظر نص اتفاقية المناصفة في الملحق رقم (٤) ص٤٢٤، وقد سميت باتفاقية المناصفة؛ لأنها قضت باقتسام المكلا وبروم مناصفة بين الكسادي والقعيطي.

بمبلغ وقدره (مائتان وأربعون ألف) ريال، يخصم منه (مائة وستون ألف) ريال مقابل ديون للقعيطي في ذمة النقيب صلاح، ويدفع القعيطي للنقيب الكسادي المبلغ المتبقي وقدره (ثمانون ألف) ريال نقداً.

٢- إلغاء بقية الديون الأخرى التي للجمعدار القعيطي على النقيب صلاح الكسادي.

٣- أن يكون النقيب عمر بن صلاح حاكماً لمدينة المكلا بالعدل والشريعة الإسلامية .

٤- في حالة حدوث خلافات بين صيادي الأسماك في المكلا ترد إلى مقادمتهم لحلها، أما النـزاعات بين الرعية فترد إلى القضاء الإسلامي ليفصل فيها، ويتم حل مشاكل السوق من قبل حاكم السوق خيرالله.

٥- على النقيب عمر بن صلاح أن يأخذ مشورة أحد أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي في القضايا المهمة، وفي حالة غيابهم يتم مشاورة وكلائهم، ولا يحق للكسادي إبرام أي اتفاق إلا بعد موافقة القعيطي عليه .

٦- أن يتم تقاسم الحصون والقلاع الدفاعية في مدينة المكلا وبروم بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي .

٧- أن يتم تقاسم إيرادات مدينة المكلا وبروم بالمناصفة عبر عمال يتم تعيينهم من قبل النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي .

٨- لا يحق للنقيب الكسادي لقاء أو مراسلة مندوب الدولة العثمانية أو بريطانيا أو أي دولة أخرى إلا بعد أخذ موافقة القعيطي أو

أحد وكلائه على ذلك[١].

كما قام الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في نفس اليوم أيضاً بإرغام النقيب عمر بن صلاح الكسادي على توقيع اتفاقية أخرى عرفت باسم اتفاقية (التعاون)[٢]، وكان أهم ما جاء فيها هو أن يتم تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن تكون بلادهما واحدة وعدوهما واحداً، وبأن لا يعقد النقيب عمر بن صلاح الكسادي أي تحالف مع آل كثير أو العوالق[٣].

ويبدو للباحث أن الهدف القعيطي من إبرام اتفاقية (التعاون) هو تأكيد اتفاقية المناصفة وإبعاد الشكوك حول الطريقة التي تم بها التوقيع عليها، كما كان يهدف منها أيضاً إلى كسب ولاء زعماء قبيلة يافع في مدينة المكلا بحيث تبدو الصورة أمامهم وكأنها اتفاقية أخوة لتعزيز الجبهة اليافعية في حضرموت، ولكن الحقيقة كانت مغايرة لذلك.

ويرى الباحث بأن اتفاقية (المناصفة) كانت غير عادلة؛ لأن المستفيد الأكبر منها هو الجمعدار القعيطي، فقد وضعت الاتفاقية الإمارة الكسادية تحت الإشراف القعيطي، وأصبح النقيب الكسادي تابعاً للجمعدار القعيطي؛ لأن الاتفاقية منعت الكسادي من إقامة أي

---

(١) أيتشيسن: سي - يو - بي - إس، مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند و البلاد المجاورة لها (جنوب اليمن)، المجلد الحادي عشر، ترجمة: أحمد زين عيدروس وسعيد عبدالخير النوبان، دار الهمداني، عدن ١٩٨٤م، ص٢٠٢. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٢.

(٢) انظر نص الاتفاقية ملحق رقم (٥) ص٤٢٨.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٥٧.

علاقات أو اتصالات بأي دولة أجنبية إلا بعد أخذ موافقة الجمعدار القعيطي على ذلك، وبهذا فقَدَ النقيب الكسادي سيادته على بلاده، بل وذهبت الاتفاقية إلى ما هو أبعد من ذلك بأن أعطت الجمعدار القعيطي الحق في مشاركة النقيب الكسادي في الحكم وسمحت له بالسيطرة على نصف مدينة المكلا وبروم، والحصول على نصف إيراداتها، ووضع قوات عسكرية فيهما، وبالإجمال كانت اتفاقية (المناصفة) سبباً رئيسياً لاستمرار النزاع بين الكسادي والقعيطي ومهدتا الطريق للسيطرة القعيطية على الإمارة الكسادية بمساعدة بريطانيا في ذلك.

ويرى الباحث أيضاً أن النقيب الكسادي كان مجبراً على توقيع اتفاقية (المناصفة)، وأن الأمر لا يبدو منطقياً في الروايات القعيطية التي تذكر بأن النقيب الكسادي قد وقّع اتفاقية المناصفة بمحض إرادته؛ لأن توقيع الكسادي على اتفاقية المناصفة كان اضطرارياً للحفاظ على إمارته من السقوط تحت الضغوط العسكرية القعيطية التي تمت الإشارة إليها فيما سبق، ونستدل على ذلك من مجرى الأحداث اللاحقة التي رفض فيها القعيطي أي حلول أخرى في نزاعه مع الكسادي، وكان من المفترض أن يرضى بالحل الذي يستعيد به ديونه، ولكنه كان يريد الاستيلاء على مدينة المكلا، وخاصة وأنه قد خاض في السابق تجربة مناصفة مثلها مع السلطان منصور بن عمر الكثيري باقتسام مدينة شبام في حضرموت الداخل، ولم يستتب له فيها الأمن إلا بعد اغتيال السلطان منصور الكثيري في ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م وخضوع مدينة شبام لليافعيين.

إن غرض الجمعدار القعيطي من إثارة النـزاع مع الكسادي في رأي الباحث هو الانفراد بالسيطرة على مدينة المكلا؛ لأنها مدينة صغيرة ولا تتسع مساحتها لأن تكون تحت حكم دولتين، أما الغرض من مناصفة الكسادي في قرية بروم فهو الحصول على ميناء تلوذ إليه السفن أثناء هبوب الرياح الجنوبية الغربية، ومن الملاحظ على اتفاقية (المناصفة) هو أن معظم بنودها كانت لصالح الجمعدار القعيطي؛ لأن النقيب الكسادي سيتخلى مقابل ذلك عن نصف المكلا وبروم للجمعدار القعيطي.

كان النقيب الكسادي قد طلب النجدة من قبيلة العوالق لمساعدته في صراعه مع الجمعدار القعيطي قبل توقيع اتفاقية (المناصفة) بينهما، وبعد توقيع الاتفاقية ضاق النقيب الكسادي بالنفوذ القعيطي في عاصمته، فأخذ يعد العدة لطرده منها، وفي الخامس من شوال عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م اندلعت الحرب بينهما ودامت ثلاثة أيام كانت فيها الغلبة للنقيب الكسادي بفضل وقوف أهالي مدينة المكلا إلى جانبه ومساعدته في فرض الحصار على الجمعدار القعيطي وقواته مما دفعه إلى الاستسلام والمطالبة بالصلح الذي نص على الشرطين الآتيين:

١- أن يخرج الجمعدار القعيطي مع جنوده بسلاحهم من مدينة المكلا إلى مدينة الشحر.
٢- أن يتنازل الجمعدار القعيطي عن مطالبته بنصف مدينة المكلا وبروم.

كما أراد النقيب الكسادي إرغام الجمعدار القعيطي أيضاً على

التنازل عن ديونه التي لدى الكسادي إلا أن بعض الموالين للجمعدار من وجهاء يافع في مدينة المكلا أقنعوه بالتراجع عن ذلك.

وتنفيذاً لما جاء في هذا الصلح خرج الجمعدار القعيطي وجنوده من مدينة المكلا عن طريق البحر عائدين إلى مدينة الشحر[١]، وبذلك شرب الجمعدار القعيطي من نفس الكأس الذي أسقاه النقيب الكسادي عندما أرغمه على توقيع اتفاقية المناصفة.

ثانياً: أسباب النـــزاع الكسادي - القعيطي:

أ) المحاولات القعيطية للإضرار بالمصالح الكسادية:

يلقي النقيب عمر بن صلاح الكسادي باللائمة على الجمعدار عوض بن عمر القعيطي ويحمله مسؤولية إحداث الشرخ في العلاقات اليافعية، ويعتبره السبب المباشر للخلاف الذي نشأ بينهما لقيامه ببعض الإجراءات المضرة بمصالح الإمارة الكسادية.

ازدادت الأطماع القعيطية في ممتلكات الإمارة الكسادية بعد اعتلاء النقيب عمر بن صلاح الكسادي على عرشها عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وفي وقت كانت تعاني فيه الإمارة من تمردات قبائل وادي دوعن عليها، حيث عمل الجمعدار القعيطي على استغلال هذه الظروف لإضعاف الإمارة الكسادية وتشتيت قواتها حتى يتسنى له تحقيق أحلامه التوسعية في ممتلكاتها، ولهذا السبب قام القعيطي

---

(١) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص٧٤. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨٦. الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٣٥، ٣٣٦.

بتقديم الدعم والمساعدة إلى آل العمودي[١] في وادي دوعن، وحث مقدم الخامعة سعيد باصرة على التمرد وعصيان الإمارة الكسادية[٢] في وادي دوعن وإغلاق الطريق أمام الجيش الكسادي لمنعه من العودة إلى مدينة المكلا مع القيام بمهاجمته والفتك به أثناء عودته إلى مدينة المكلا[٣].

لم تقف المحاولة القعيطية للإضرار بمصالح الإمارة الكسادية عند هذا الحد بل تخطتها إلى القيام بتقديم الدعم المالي لمقادمة قبائل وادي دوعن بصرف المرتبات لهم كما طلب الأمير عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر منهم بعد إغرائهم بالمال التقدم بشكوى للقعيطي مضمونها تعرضهم للظلم من الممارسات الكسادية في وادي دوعن ليتمكن من عرضها على مقادمة يافع في مدينتي المكلا والشحر بقصد الحصول على مساعدتهم لقبائل وادي دوعن في صراعها مع الكسادي، ولكن الهدف الحقيقي من ذلك كما يبدو هو كسب موقف مقادمة يافع في مدينة المكلا إلى جانبه في حالة نشوب النزاع مع الكسادي.

استجاب وفد من مقادمة قبائل وادي دوعن لتلك الإغراءات وجاء

---

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٥. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨١. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق ص٦٥، ٦٦.

(٢) وقعت الرسالة التي أرسلها القعيطي إلى مقدم الخامعة في يد قائد القوات الكسادية مجحم بن أحمد، فأرسلها إلى النقيب عمر بن صلاح الكسادي الذي طلب من الأمير عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر تفسيراً لها فأنكرها واعتبرها مجرد دسيسة وطالب النقيب بعدم تصديقها.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٠.

إلى مدينة الشحر وفد بزعامة الحامدي[١] وآخر من قبائل القثم والخامعة لمقابلة الجمعدار القعيطي من أجل تنفيذ المطالب القعيطية المعادية للإمارة الكسادية في وادي دوعن[٢]، حيث حثهم القعيطي على القيام بالتمرد على الكسادي وتحريض قبائل وادي دوعن[٣] ضد الوجود الكسادي فيه، وكان غرض القعيطي من ذلك هو استنزاف الموارد المالية للإمارة الكسادية بإجبارها على زيادة الإنفاق على قواتها العسكرية في وادي دوعن لإضعافها اقتصادياً، كما عمل القعيطي أيضاً على إضعاف الإمارة الكسادية بتحريض القبائل المحيطة بمدينة المكلا على القيام بعمليات السلب والنهب في ضواحي المكلا لتعكير الأمن وعرقلة نقل التجارة لإلحاق الأضرار بالموارد المالية للإمارة الكسادية[٤].

ب) المحاولات القعيطية لتفجير النزاع مع الكسادي:

تعمد الجمعدار القعيطي منذ قدومه من الهند إلى مدينة المكلا عام ١٢٩٠هـ/ ١٨ يوليو ١٨٧٣م إثارة النزاع مع النقيب الكسادي عندما رفض الاستقبال الرسمي الذي أعده له النقيب الكسادي احتفاءً

---

(١) هو الشاعر الشعبي المعروف باسم (سالم المردوف الحامدي) من قبيلة الشعفيين المنتمية إلى قبيلة الحامدي سكان الجبال، وكان ضابطاً في جيش حيدر أباد، ويرتبط بالجمعدار عوض بعلاقة الزمالة في الجيش وبصداقة متينة بينهما منذ تلك الفترة.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨١. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٦٦.

(٣) للمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث.

(٤) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣١.

بقدومه، وبرر ذلك الرفض بأنه جاء للتعزية بوفاة صديقه وحليفه النقيب صلاح الكسادي، وأنه قد أرسل من يخبر النقيب عمر الكسادي بعدم رغبته في إجراء مراسيم الاستقبال له، وبعد ذلك غادر الجمعدار القعيطي مدينة المكلا متجهاً إلى مدينة الشحر[١]، ومنها بعث بعض العلويين وعدداً من ضباط جيشه تحت إمرة قائد قواته عمر بن عوض القعيطي إلى النقيب الكسادي في مدينة المكلا لفتح باب الوساطة والمفاوضات في النـزاع القائم في وادي دوعن بين الكسادي وقبائل ذلك الوادي.

وبعد خمسة أيام تحرك الجمعدار القعيطي من مدينة الشحر على رأس فرقة عسكرية تتكون من (خمسمائة) جندي إلى مدينة المكلا من دون أن يخبر النقيب الكسادي[٢] بمقدمه الذي لم يعلم به الكسادي إلا بعد وصول القوات القعيطية إلى البقرين، وأثار هذا الإجراء حفيظة النقيب عمر الكسادي فأرسل المقدم عبدالحبيب بن علي الكسادي لاستفسار القعيطي عن سبب قدومه المفاجئ مع جنوده إلى البقرين، وتظاهر القعيطي بأنه جاء للتوسط في النـزاع القائم بين الكسادي وقبائل وادي دوعن، لكنه لم يفاتح النقيب الكسادي في ذلك[٣]، وإنما طلب من النقيب الكسادي تسديد الديون التي على والده من نفقات الحملتين المشتركتين على مدينتي الشحر وسيئون[٤] عام ١٢٨٥هـ/

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨١.
(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٣.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨٢.
(٤) للمزيد من المعلومات راجع الفصل الثالث التحالف الكسادي القعيطي لاستعادة الشحر ومحاولة الاستيلاء على مدينة سيئون.

١٨٦٨م، وقد طلب النقيب عمر الكسادي من الجمعدار القعيطي إطلاعه على الحساب الخاص بالمصروفات على الحملتين فردّ عليه القعيطي بأن كل البيانات والمستندات المتعلقة بالمصروفات قد فُقدت ولم يتبقَّ محفوظ منها إلا الأرقام الإجمالية فقط.

وفي أثناء المفاوضات بينهما كلف الجمعدار القعيطي استخباراته العسكرية بجمع معلومات عن عدد القوات الكسادية الموجودة في مدينة المكلا، وإمكانياتها العسكرية، وأماكن تواجدها، كما قام أيضاً بتوزيع جنوده على بعض المواقع الاستراتيجية في المدينة(١)، وبعد أن ثبت أقدامه فيها قام بإرغام النقيب الكسادي تحت تهديد السلاح على بيع نصف مدينة المكلا وبروم وتوقيع اتفاقية (المناصفة) المعروفة(٢).

وبعد اقتسام مدينة المكلا عمدت القوات القعيطية إلى التحرش بالجند الكسادية بقصد إحداث الاضطرابات فيها ليتمكن القعيطي من الاستيلاء عليها، ولم يكن أمام النقيب الكسادي من خيار في مواجهة هذه التحرشات سوى الاستعانة ببعض العقلاء من أهل صور والمهرة الذين وصلوا إلى مدينة المكلا للأغراض التجارية حيث عرضوا على القعيطي استعداد النقيب الكسادي لدفع ما عليه من ديون لإنهاء الخلاف بينهما مقابل ضمانات شخصية مالية وعقارية يقدمها أعيان المكلا وتجارها(٣)، ولكن القعيطي رفض تلك الوساطة؛ لأنها كما يعتقد الباحث ستقضي على طموحاته وأحلامه التي غطاها بستار

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٣.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨٣، ٨٤.
(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٤.

المطالبة بالديون للاستيلاء على الإمارة الكسادية.

ثالثاً: أسباب النزاع من جهة النظر القعيطية:

يقدم القعيطي جملة من الأسباب التي أدت إلى حدوث النزاع بينه وبين حليفه النقيب الكسادي وتسببت في تصدع الجبهة اليافعية بعد أن كانت قوية في السابق وموحدة في التصدي للأطماع الكثيرية في حضرموت الساحل، فقد كان الجمعدار القعيطي يرى أن التحالف الثلاثي (الكسادي - القعيطي - العولقي)[١] للسيطرة على مدينة الشحر عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م[٢] كان سبباً رئيسياً لانفراط عقد الوحدة اليافعية وإثارة النزاع مع النقيب الكسادي، وأن الجمعدار القعيطي قد تعرض للإهانة والإذلال من قبل نقيب المكلا وأهلها بعد عودة جنود الكسادي من وادي دوعن حيث عمل النقيب الكسادي على طرد الجمعدار القعيطي من مدينة المكلا بالرغم من أن قدوم القعيطي إليها كان بقصد التوسط في الصلح بين النقيب الكسادي وقبائل وادي دوعن الثائرة، وأن النقيب الكسادي وأهالي مدينة المكلا قد أمعنوا في إهانة الجمعدار القعيطي بذر الرماد من على شرفات المنازل عليه عند خروجه من مدينة المكلا من جهة البحر إلى مدينة الشحر، وأن الإجراءات الكسادية لم تقف عند هذا الحد بل تعدت ذلك إلى القيام بنهب أموال الرعايا القعيطيين في مدينة المكلا، وفرض الحصار البحري على مدينة الشحر، وسد الطرقات المؤدية إليها ملحقين خسائر

(١) للمزيد من المعلومات راجع الفصل الثالث.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٣٥. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٦٣.

مالية كبيرة بالمصالح القعيطية بلغت (١٥٥،٠٠٠) ريالاً، كما نفى الجمعدار القعيطي نفياً قاطعاً قيامه بإجبار الكسادي على توقيع اتفاقية (المناصفة)، وأنه ظل متمسكاً بها ويطالب بتنفيذها[١].

ويرى الباحث أن الحليفين اليافعيين الكسادي والقعيطي قد تطرقا إلى الأسباب المباشرة للنـزاع بينهما، وإلى الأسباب الثانوية التي أسهمت في تأجيج ذلك النـزاع، ولكن الجمعدار القعيطي تجاهل السبب الرئيسي والحقيقي للنـزاع وهو طموح الجمعدار القعيطي في تأسيس دولة قعيطية قوية تضم حضرموت الساحل والداخل، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بالقضاء على السلطنة الكثيرية في حضرموت الداخل والإمارة الكسادية في حضرموت الساحل.

وقد اختلفت وتناقضت وجهتا النظر الكسادية والقعيطية حول أسباب النـزاع بينهما إلا أنهما اتفقتا على وجود خلاف بين النقيب الكسادي وقبائل وادي دوعن، وعلى اعتراف النقيب عمر بن صلاح الكسادي بالدّين الذي على والده للجمعدار القعيطي، وتوقيع الطرفين المتنازعين على اتفاقية (المناصفة)، ولكنهما اختلفا حول كيفية التوقيع على تلك الاتفاقية، فيشير النقيب الكسادي بأنه وقّع تلك الاتفاقية مكرهاً وتحت التهديد القعيطي بالاستيلاء على إمارته، وهو ما يميل إليه الباحث كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن اتفاقية (المناصفة)، في حين يشير الجمعدار القعيطي بأن توقيع النقيب الكسادي على تلك الاتفاقية قد تم بمحض إرادته، ولذلك ظل القعيطي

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٣.

يطالب بنصف مدينة المكلا وبروم.

ويتضح للباحث أن الأسباب التي أبداها النقيب الكسادي كما يبدو هي الأقرب إلى الصواب وإلا بماذا يفسر عودة الجمعدار القعيطي بصورة مفاجئة إلى مدينة المكلا يرافقه عدد كبير من جنوده دون إشعار الكسادي بذلك، ثم قيامه بتوزيعهم في بعض المواقع الاستراتيجية لمدينة المكلا؟ وبماذا نفسر أيضاً دعم وتحريض القعيطي لقبائل وادي دوعن ضد القوات الكسادية هناك؟ فضلاً عن مطالبته بعد وفاة النقيب صلاح بالديون القعيطية في ظل ظروف مالية عصيبة كانت تعاني منها الإمارة الكسادية، بل ورفض أيضاً التزامات أهل صور والمهرة وتجار المكلا بتسديد تلك الديون، إن كل هذه الأمور والاستفسارات لها جواب واحد فقط هو وجود نوايا قعيطية مبيتة للاستيلاء على مدينة المكلا وتحقيق الأطماع القعيطية في حضرموت على حساب الإمارة الكسادية.

إن الأسباب التي ذكرها الجمعدار القعيطي هي أسباب واهية يخفي خلفها أطماعه غير المعلنة، وهي الاستيلاء على أملاك الإمارة الكسادية، ولا ينكر الباحث تعرض الجمعدار القعيطي للإهانة والإذلال من قبل النقيب الكسادي وأهالي مدينة المكلا أثناء خروجه بجنوده منها، ولكن لا بد في هذا المقام من التساؤل عن السبب في ذلك بالرغم من حسن الاستقبال الذي لاقاه الجمعدار القعيطي من النقيب الكسادي في منطقة البقرين، وبالطبع يعود السبب في ذلك إلى طموح الجمعدار القعيطي في الاستيلاء على مدينة المكلا وقيامه بإرغام النقيب الكسادي على بيع نصف مدينة المكلا ونصف قرية بروم، وأما

موضوع الدّيون فلم ينكره النقيب الكسادي بل اعترف بها وأبدى استعداده بتسديدها مطالباً بالبيانات الخاصة به للاطلاع عليها، ولكن الرد القعيطي على ذلك لم يكن مقنعاً ولا منطقياً، ألا وهو بادعائه ضياع البيانات والمستندات، ولم يبق منها سوى الحسابات الإجمالية فقط، ويبدو أن الجمعدار القعيطي كان يريد بذلك استفزاز النقيب الكسادي كي يدفعه إلى الامتناع عن دفع الديون ليجد القعيطي في ذلك مبرراً للاستيلاء على الإمارة الكسادية، أما فيما يتعلق بالتحالف الكسادي - العولقي - الكثيري للهجوم على مدينة الشحر فإنه لم يحدث إلا بعد أن ساءت العلاقات الكسادية - القعيطية وظهرت الأطماع القعيطية التوسعية في ممتلكات الإمارة الكسادية بشكل كبير.

المبحث الثاني

أولاً : الاهتمام البريطاني بحضرموت الساحل

بدأ اهتمام بريطانيا بحضرموت الساحل في إطار اهتماماتها الاستعمارية بالمنطقة اليمنية منذ تأسيس شركة (الهند الشرقية البريطانية) في عام ١٠٠٩هـ/ ٣١ ديسمبر ١٦٠٠م، وحصولها على تصريح بإقامة مشروعات تجارية في البلدان الواقعة على الطريق إلى أماكن امتيازاتها في الشرق.

ولكن الاهتمام البريطاني كان مركّزاً على ميناء عدن والمخا بحكم رواج الحركة التجارية فيهما، أما البدايات الأولى للتطلعات البريطانية في حضرموت الساحل فقد تزامنت مع تفكير السلطات البريطانية في الهند في إنشاء محطة لتزويد السفن البريطانية التجارية بالفحم، وخاصة بعد التطور الكبير في صناعة السفن التجارية[١]، حيث اتجهت الأنظار البريطانية نحو ميناء المكلا لوفرة الأيدي العاملة نسبياً فيه؛ ولأنه أقرب إلى بومباي من عدن بمسافة ٢٥٠ ميلاً، فأنشأت فيه مستودعاً للفحم[٢]، حيث غدا ميناء المكلا في حضرموت حينذاك الميناء الأفضل لتحقيق الأهداف البريطانية في جنوب شبه الجزيرة العربية.

---

(١) اليزيدي: ثابت صالح عبداللاه، التطورات السياسية في حضرموت ١٩٢٧ - ١٩٦١م، رسالة دكتوراه، مقدمة لمجلس كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، ص٣٣.

(٢) أباظة: فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص١٤٠.

وفي عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م أرسلت بريطانيا الكابتن «أستافورد بيتز ويرث هينـز» (Captain Stafford. B. Heines) للقيام بعملية مسح جغرافي شامل للساحل الجنوبي للجزيرة العربية[١]، حيث وقع اختيار «هينـز» على ميناء المكلا، وخاصة وأن ميناء المكلا قد استخدم كمحطة لتموين البواخر البريطانية بالفحم، غير أن بريطانيا صرفت نظرها فيما بعد عن هذا الميناء؛ بسبب بعده نسبياً عن الطريق البحري التجاري المباشر إلى الهند.

بعد ذلك قامت بريطانيا باحتلال جزيرة سقطرى بعد فشل محاولة شرائها من زعمائها المهرة، ولكنها اضطرت إلى الجلاء عنها عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م؛ لانتشار وباء الكوليرا وسوء الأحوال المناخية فيها[٢]، ثم أخذت في البحث عن مكان آخر مناسب لذلك الغرض.

وفي عام ١٢٥٥هـ/ ١٩ يناير ١٨٣٩م احتلت بريطانيا مدينة عدن؛ لاستخدامها محطة لتزويد السفن البريطانية بالفحم والمؤن في رحلاتها بين بومباي والسويس، ومنذ ذلك التاريخ زاد الاهتمام البريطاني بمنطقة حضرموت في إطار الاهتمام البريطاني المتزايد بالبلاد العربية في ظل طموحات محمد علي باشا التوسعية في شبه الجزيرة العربية،

---

(١) شمل هذا المسح مسافة خمسمائة ميل تقريباً وقدم معلومات سياسية واقتصادية وافية عن الساحل الجنوبي للجزيرة العربية.

(٢) أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص١٤٣. بن بريك: أحمد محمد، اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر، دار الثقافة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠١م، ص١٤٦، ص١٤٧.

مهدداً بذلك المصالح البريطانية في الشرق، لا سيما وأن بعضاً من أعيان حضرموت كانوا قد طالبوا محمد علي باشا بإرسال موظفين وجنود لتنظيم أحوالها وإعادة الأمن والاستقرار إليها، حيث قام بتجنيد عدد من أبناء حضرموت وعين (ابن قرموص) والياً عليها، إلا أن كل هذه الإجراءات لم تحقق شيئاً على الأرض وبعد وصول قوات محمد علي باشا إلى الخليج واستيلائها على مدينة تعز اليمنية عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م واقترابها من مدينة عدن سارعت بريطانيا إلى احتلال عدن ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ثم أجبرت محمد علي باشا على الرحيل من شبه الجزيرة العربية[١] بموجب قرارات مؤتمر لندن لعام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م[٢].

ظلت السلطات البريطانية تراقب عن كثب ما يجري في حضرموت من دون أن تتدخل في الصراعات الدائرة فيها طالما أنها لا تشكل خطراً على المصالح البريطانية في المنطقة، وعندما نشب خلاف في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م داخل الأسرة الكسادية بعد وفاة النقيب عبدالرب وتولية ابن أخيه محمد بن عبدالحبيب الذي انتزع الحكم عنوة من ابن عمه صلاح عبدالرب لجأ أبناء النقيب عبدالرب إلى حاكم عدن الكابتن

(١) للمزيد من المعلومات حول سياسة بريطانيا ضد الوجود المصري في الجزيرة العربية واليمن والخليج العربي راجع كتاب أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، المصدر السابق، ص٩٣ - ١٢٩.

(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٩٢. اليزيدي: التطورات السياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٣٤. بن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني، المرجع السابق، ص٣٠.

«هينـز» يطالبونه بمساعدتهم في استعادة السلطة مقابل وضع إمارته تحت الحماية البريطانية، ولكن الكابتن «هينـز» أحال الطلب إلى الحكومة البريطانية في الهند التي قررت عدم التدخل[١] في شؤون تلك المناطق؛ لانشغالها بتثبيت أقدامها في مدينة عدن من ناحية، ولأن ذلك سيكلفها الكثير من المال والرجال ويغرس الأحقاد في النفوس.

وبعد المحاولة الكثيرية العثمانية الفاشلة للسيطرة على مدينة المكلا في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م حاول النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي وضع بلاده تحت الحماية البريطانية خوفاً عليها من العثمانيين المتحالفين مع آل كثير، وكان ذلك في عام ١٢٦٨هـ/ يناير ١٨٥١م، ولكن بريطانيا رفضت ذلك الطلب[٢] خوفاً من أن يتسبب توغلها في تلك المناطق إلى إثارة المشاكل مع قبائلها، فضلاً عن بعد موقع مدينة المكلا من خطوط التجارة البريطانية، ناهيك عن أن الاهتمام البريطاني كان في تلك الفترة منصباً على مدينة عدن وتأمين الوجود البريطاني فيها.

وفي عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م تحطمت السفينة البريطانية (جورج أندرسون) في ساحل مدينة الشحر فقدّم الأمير علي بن ناجي بن بريك المساعدة لطاقمها، وقد ولّد هذا الموقف انطباعاً ودياً عند المسؤولين البريطانيين في الهند، كما أشاد حاكم عدن البريطاني (Brigadier William. M. Coghlan) البـريـجـاديـر «ولـيـم مـاركـوس

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٦. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٥١.
(٢) الجوهي: المرجع نفسه، ص٥١.

كوجلان» بالموقف الودي لحكام الشحر والمكلا في تلك العملية، وعندما فكر المسؤولون البريطانيون بعدن إنشاء خط للبرق في عام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م نراهم لهذا السبب يقترحون مروره بساحل مدينتي المكلا والشحر غير أن الحكومة البريطانية اختارت لهذا الغرض طريق البحر الأحمر(١).

ثانياً: التدخل البريطاني في النـزاع الكسادي - القعيطي:

في البداية تدخلت بريطانيا تدريجياً في شؤون حضرموت والإمارة الكسادية إلا أنه لم يكن تدخلاً مباشراً، وإنما كان تحت ستار محاربة تجارة الرقيق في المحيط الهندي والبحرين العربي والأحمر والخليج العربي، ففي عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م أصدر البرلمان البريطاني قانوناً يمنع السفن البريطانية من نقل الرقيق، ثم أصدرت بريطانيا في عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م قانوناً آخر يحرم الاتجار بالرقيق، ولكن تجارة الرقيق لم تحضر في بريطانيا إلا في عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م(٢)، وكان الهدف البريطاني من إصدار هذه القوانين هو الحفاظ على مصالحها الاقتصادية المتمثلة في إبقاء الرقيق في مستعمراتها بإفريقيا كأيدي عاملة رخيصة، والاستفادة منهم في التوغل داخل القارة الإفريقية، وبذلك حصل أسطولها البحري على حق تفتيش السفن المشبوهة بنقل الرقيق في المحيط الهندي والبحر العربي مما أكسب أسطولها قوة في

(١) أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص٣١٤. الجوهي: إمارة آل بن بريك، ص٥١.

(٢) عبدالغني وإبراهيم: عبدالعزيز، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، منشورات مركز دراسات الخليج، بغداد ١٩٧٨م، ص٢٣٩.

ذلك الحين، وتحت شعار محاربة تجارة الرقيق أخذت بريطانيا في ملاحقة ومصادرة السفن العربية لمجرد أن بحارتها كانوا من الزنوج، كما استغلت بريطانيا تلك القوانين للتدخل في شؤون البلدان ومنها حضرموت بإجبار حكامها على إبرام اتفاقيات مع بريطانيا بمنع تجارة الرقيق(١).

في عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م عقدت بريطانيا اتفاقية مع مشيخات الساحل العماني؛ لمنع نقل الرقيق من شرقي إفريقيا(٢)، وفي عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م وقّع سلطان مسقط وزنجبار اتفاقية مع بريطانيا؛ لمنع الاتجار بالرقيق في منطقة الحضر الممتدة من الساحل الشرقي لإفريقيا حتى جزيرة سقطرى(٣)، ثم قامت بريطانيا بتوسيع هذه المعاهدات مع شيوخ رأس الخيمة وأم القيوين عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، كما عقدت في عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م اتفاقية بهذا الشأن مع الدولة العثمانية، ثم مع الدولة الفارسية في عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م سمح فيها للسفن البريطانية بتفتيش السفن ومصادرة ما بها من رقيق(٤) إلا أن كل هذه الاتفاقيات لم تقض على تجارة الرقيق؛ لأنها بقيت رائجة في موانئ حضرموت ومنها ينقل الرقيق إلى إمارات الخليج العربي لارتباطها بحدود برية مع الموانئ

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٣.
(٢) قاسم: د. جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٧م، ج ١، ص٢٠١.
(٣) فيلبس: وندل، تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي عمان ١٩٨٣م. ص١٣٧. قاسم: المرجع نفسه ص٢٠٢.
(٤) قاسم: المرجع نفسه، ص١٦٩. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٥٢.

الحضرمية وهو ما دفع بريطانيا إلى الاتجاه نحو السواحل الحضرمية.

ففي عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م زار المقيم السياسي البريطاني بعدن البريجادير «وليم ماركوس كوجلان» (Brigadier William. M. Coghlan) مدينتي المكلا والشحر ولاحظ رواج تجارة الرقيق فيهما حيث كانت مدينة المكلا مركزاً رئيسياً لتجميع الرقيق من الساحل الشرقي لإفريقيا وزنجبار وموانئ الصومال ومنها يتم نقله إلى اليمن وحضرموت والحجاز والخليج العربي[١].

وفي عام ١٢٨٠هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٦٣م أرسلت بريطانيا المقيم السياسي البريجادير «كوجلان» مرة أخرى إلى مدينة المكلا حيث أبدى النقيب الكسادي تخوفه منها، ولكن البريجادير «كوجلان» عمل على طمأنة النقيب الكسادي بأنها زيارة للصداقة ولعقد معاهدة لمنع تجارة الرقيق في الساحل الحضرمي[٢]، وقد نجح «كوجلان» في إبرام معاهدتين لمنع تجارة الرقيق الأولى مع نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي[٣] في عام ١٢٨٠هـ/ ٤ مايو ١٨٦٣م، والثانية مع أمير الشحر علي ناجي بن بريك في عام ١٢٨٠هـ/ ٢٩ يونيو ١٨٦٣م[٤]؛ لأن السلطات البريطانية لم تفكر حتى تلك الفترة التاريخية في التدخل

(1) Ingrams, Doreen, and ingrams Leila, :(ed), Records of Yemen, 1798 - 1960, England, 1993. Volume 3. P. 557.

عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٤.

(٣) انظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (٦) ص٤٣٠. وملحق رقم (٩) ص٤٣٧.

(٤) يو أيتشيسين: مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند وجنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٠، ٢٠١.

الفعلي والمباشر في شؤون حضرموت لعدم وجود ما يهدد المصالح البريطانية فيها، فضلاً عن أنها كانت موجودة في مدينة عدن القريبة من حضرموت مما يسمح لها بالتدخل المباشر عند الحاجة لذلك، ناهيك عن أنها كانت تسعى لإقامة علاقات جيدة مع حكام حضرموت يجنبها المتاعب التي قد يثيرونها لها إذا ما تدخلت في شؤونهم الداخلية بشكل مباشر(١).

استمرت السلطات البريطانية بعدن تراقب عن كثب تطورات الأحداث اللاحقة في حضرموت الساحل، وبسبب اشتداد الصراع بين الحكام في حضرموت وتدويل النزاع وجدت بريطانيا نفسها منجرة للتدخل في ذلك الصراع، وبدأت بالفعل بالتدخل فيه، ففي عام ١٢٨٤هـ/ يناير ١٨٦٧م طلب رئيس وزراء حيدر أباد في الهند من حكومة بومباي تقديم التسهيلات اللازمة للجمعدار القعيطي في نقل الأسلحة والجنود إلى حضرموت، مما دفع الكثيري إلى طلب المساعدة من الدولة العثمانية التي أرسلت لهذا الغرض سفينة حربية إلى ميناء المكلا والشحر في عام ١٢٨٤هـ/أغسطس ١٨٦٧م، معلنةً حضرموت جزءاً من الدولة العثمانية، وطلبت من الجمعدار القعيطي التخلي عن ميناء الشحر، وعقد هدنة مع الكثيري، إلا أن السلطات البريطانية تدخلت في الأمر واتفقت مع الدولة العثمانية على عدم التدخل في شؤون حضرموت(٢).

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٤.
(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٩٤، ١٩٥. عكاشة: المرجع نفسه، ص١٢٢، ١٢٥.

وفي رأي الباحث أن التدخل البريطاني جاء في هذا الشأن للحفاظ على مصالحها الاستعمارية، ولتأمين الطريق التجاري الذي يربط بريطانيا بمستعمراتها في الشرق وعلى رأسها الهند (درة التاج البريطاني)، وكذلك لإبعاد نفوذ أي دولة أجنبية عن حضرموت القريبة من عدن.

رفض النقيب الكسادي المقترح العثماني حتى لا يستبدل جاره القعيطي اليافعي بالكثيري الأكثر طمعاً في الاستيلاء على مدينة المكلا، كما رفض الجمعدار القعيطي أيضاً المقترح العثماني القاضي بتخليه عن الشحر؛ لأنه سيقضي على أحلامه التوسعية في إقامة دولة قعيطية قوية في حضرموت، فضلاً عن أن المقترح جاء من العثمانيين الموالين لخصمهم الكثيري وحلفائه من العلويين في حضرموت، فضلاً عن أن الهدنة في حالة الموافقة عليها لا يمكن لها الصمود في ظل الصراع الداخلي العنيف بين الأمراء في حضرموت، ولارتباط ذلك الصراع بالقوى الأجنبية.

وفي عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م زارت باخرة حربية عثمانية مدينتي المكلا والشحر مثيرة بذلك مخاوف الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي، كما أنها أدت أيضاً إلى ازدياد المخاوف البريطانية من عودة العثمانيين مرة ثانية إلى اليمن؛ لأن بريطانيا لم تكن قد قررت حتى ذلك الحين فرض الحماية البريطانية على مدينتي الشحر والمكلا في حضرموت[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٦.

وفي ظل هذه التطورات وجدت بريطانيا نفسها مضطرة إلى التدخل في النزاعات القبلية الدائرة في حضرموت، وذلك عندما طلب نقيب المكلا الكسادي من البريطانيين مساعدته من التهديدات العثمانية لبلاده عقب فشل المحاولة الكثيرية في الاستيلاء على مدينة المكلا عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م، وانتقاماً منه لمشاركته إلى جانب الجمعدار القعيطي في محاولة الاستيلاء على سيئون، ونتيجة لذلك أرسل القائم بالأعمال البريطانية في عدن إلى نائب الملك في الهند عام ١٢٨٦هـ/ ٦ يونيو ١٨٦٩م رسالة يخبره فيها بأن النقيب الكسادي تقدم بشكوى من الزيارات المريبة للسفن الحربية العثمانية لموانئ بلاده، وأن لديه تخوفاً أيضاً من جاره الجمعدار القعيطي مبدياً استعداده لوضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية، وأنه سيضطر إلى طلب المساعدة من الفرنسيين في حالة عدم تلبية طلبه[١].

وتعاملاً مع المطالب والتهديدات الكسادية استدعت بريطانيا في عام ١٢٨٦هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٦٩م السفير العثماني لديها وطلبت منه إيقاف التهديدات العثمانية على الإمارة الكسادية في المكلا، وفي عام ١٢٨٦هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٦٩م وجهت بريطانيا أيضاً رسالة إلى المقيم البريطاني في عدن أكدت له فيها على ضرورة المحافظة على استقلال الإمارة الكسادية[٢]، وقد جاء ذلك عقب قيام فضل بن علوي بن سهل[٣] بالإعلان في مكة عن عزم السلطان العثماني على إرسال

(1) Ingrams Doreen and Ingrams leila: op, cit,. V. 3. P. 528.

(2) Ingrams Doreen and Ingrams leila: op, cit,. V. 3.. P. 529, 530.

(٣) السيد فضل بن علوي كان يعمل وكيلاً للدولة العثمانية ويدعو إلى بسط =

بارجتين بخارية لمهاجمة مدينتي الشحر والمكلا في حضرموت، وأن تحركهما سيكون بعد موسم الحج عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م[١].

كل هذه الإجراءات العثمانية المتعلقة في مد النفوذ العثماني إلى حضرموت الساحل شجعت السلطات البريطانية في عدن على مد نفوذها إلى حضرموت تدفعها العوامل الآتية:

١- عودة العثمانيين مرة ثانية إلى اليمن عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م .
٢- اختلال التوازنات في العلاقات الأوروبية بقيام بعض الدول الأوروبية الاستعمارية بتعزيز مواقعها في منطقة البحر الأحمر مهددة بذلك الوجود البريطاني في عدن وطرق المواصلات البريطانية إلى الشرق .
٣- تدخل العثمانيين في النزاع القبلي الدائر في حضرموت[٢] .

وبوفاة النقيب صلاح بن محمد الكسادي في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م أخذ النزاع الكسادي - القعيطي منحى آخر وشكّل نقطة تحول رئيسية في سياسة بريطانيا تجاه حضرموت اضطلعت من خلالها بدور الوسيط

= نفوذها على جنوب الجزيرة العربية ومسقط وعمان وكانت له وساطات لدى (الباب العالي) أسفرت عن معونات عسكرية عثمانية للسلطان غالب بن محسن الكثيري، كما كانت له صلة بالجمعدار عوض بن عمر القعيطي حيث زين له إمكانية بسط نفوذه على إقليم ظفار تحت الرعاية العثمانية. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٣.

(1) I hgrams Doreen and Leila op, cit, v. 3, p.529.

(٢) النوبان: سعيد عبدالخير، قصة الإنجليز في حضرموت، مجلة اليمن بحوث ودراسات، العدد الأول، مركز الدراسات اليمنية، جامعة عدن، يناير - يونيو ١٩٨٨م، ص٤٧.

في حل ذلك النـزاع[١].

فعندما احتدم النـزاع بين الكسادي والقعيطي في عام ١٢٩٠هـ/ يناير ١٨٧٣م طلب النقيب عمر الكسادي من الجنرال البريجادير «جوهان شنيدر» (Brigadier Johan w. Schneider) الحاكم البريطاني في عدن المساعدة البريطانية في نـزاعه مع الجمعدار القعيطي[٢]، وكانت العلاقات الكسادية - القعيطية قد شهدت تدهوراً ملحوظاً، ويقابلها تحسن كبير في العلاقات الكسادية - العولقية - الكثيرية حيث ظهر ذلك جلياً في الحرب التي شنوها على مدينة الشحر لطرد القعيطي منها وإن لم تحقق أهدافها.

وفي عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م وفي إطار مساعي الجمعدار القعيطي للاستيلاء على مدينة المكلا عمل على تكوين أسطول بحري يساعده في تحقيق أهدافه في حضرموت، حيث اشترى لهذا الغرض من بومباي بالهند سفينة (البهلوان)، وبعد تزويدها بالمدافع والذخيرة أرسلها في عام ١٢٩١هـ/ فبراير ١٨٧٤م إلى حضرموت وهي تحمل العلم البريطاني[٣]، وهذا يدل على دعم وتأييد بريطانيا للمشروع القعيطي في حضرموت.

استطاع الجمعدار القعيطي بعد ذلك أن يفرض حصاراً بحرياً على ميناء مدينة المكلا، كما استولت السفن القعيطية أيضاً على بعض

---

(١) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٩٩.

(2) Ingrams Doreen and ingrams Leila, OP, cit, V. 3. P. 503, 504.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥١.

السفن التابعة للجالية الهندية[١] في الميناء وصادرت حمولتها في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م فتدخلت في ذلك السلطات البريطانية في عدن بحجة تبعية هذه السفن لرعاياها الهنود وطلبت من الجمعدار القعيطي دفع التعويضات لأصحابها ومقدارها (ستة آلاف واثنتان وأربعون) روبية هندية[٢]، وعندما استمرت المناوشات البحرية بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي وجهت لهما السلطات البريطانية في عدن إنذاراً حذرتهما فيه من مغبة التعرض للسفن، وأن أي عمل من هذا القبيل يعد شكلاً من أشكال القرصنة، وأنها سوف تتدخل في ذلك إذا ما لزم الأمر[٣]، كما بذل بعض العلويين[٤] محاولات لإصلاح ذات البين بين الطرفين المتنازعين في شوال ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م ولكنهم فشلوا في مساعيهم[٥]، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام الثقة بين الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي من جهة، وبين الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي وبين العلويين من جهة ثانية، فضلاً عن موالاة العلويين لآل كثير وعدم رغبة الجمعدار القعيطي في الصلح؛ لأنه سيقضي على

(١) السفن الراسية في ميناء المكلا التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعدار القعيطي هي (داريا دولت) و(لانكا) و(الخير).

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الإستعماري، المرجع السابق، ص ١٥٣. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٠.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٩.

(٤) تمثلت محاولة العلويين للصلح بين الجانبين في قيام السيد سالم بن سقاف بن سقاف بن الشيخ أبوبكر بالالتقاء في المكلا بالنقيب عمر الكسادي وبعضاً من عقال يافع، ثم بالجمعدار عوض بن عمر القعيطي في الشحر إلا أنه عاد إلى حضرموت الداخل من دون أن يحقق أي نتيجة تذكر.

(٥) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٥٠.

أحلامه التوسعية في حضرموت.

في عام ١٢٩٢هـ/ مارس ١٨٧٥م أحاط النقيب عمر الكسادي الجنرال «شنيدر» المقيم السياسي البريطاني بعدن علماً عن قيام الجمعدار القعيطي بإرسال وكيل من قبله لشراء سفينة من إيطاليا تحمل علم الحكومة الإيطالية طالباً منه بذل جهوده لمنع شراء السفينة، ولكن وكيل الجمعدار القعيطي تمكن من شرائها، وعندما وصلت إلى ميناء عدن عام ١٢٩٢هـ/ أغسطس ١٨٧٥م لإصلاحها والتزود بالفحم كان بحارتها على وشك العصيان لعدم دفع مرتباتهم، حيث قام المقيم السياسي «شنيدر» باحتجازها ولم يسمح لها بمغادرة ميناء عدن إلا بعد التعهد بعدم اشتراكها في النزاع الكسادي - القعيطي وبأن تحول وجهتها إلى بومباي(١).

أدت عمليات الخطف والقرصنة التي مارستها السفن القعيطية والكسادية ضد بعضهما البعض إلى الإضرار بالتجارة في مدينتي المكلا والشحر، ويتضح من مجريات الأحداث أن الجمعدار القعيطي كان متفوقاً على النقيب الكسادي في ذلك مما دفع مجموعة من التجار الذين تضررت مصالحهم من استمرار عمليات القرصنة والحصار إلى التقدم بشكوى إلى الجنرال «شنيدر» في عام ١٢٩٢هـ/ ١٢ أبريل ١٨٧٥م طالبوه فيها بإيقاف اعتداءات السفن القعيطية على سفنهم، وبناءً على ذلك أرسل «شنيدر» في عام ١٢٩٢هـ/ ١٧ أبريل ١٨٧٥م رسالة إلى الجمعدار عوض بن عمر القعيطي أخبره فيها بشكاوى

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٢، ١٥٤.

التجار، كما أرسل الكابتن «برايدو» (Prideau) المساعد الأول للمقيم السياسي أيضاً رسالة أخرى له طالبه فيها بعدم التعرض للمراكب التجارية وهي في طريقها من الهند إلى الخليج العربي وعدن، واستجابة للمطالب البريطانية وافق الجمعدار القعيطي على دفع التعويضات للرعايا الهنود عن السفن المصادرة بضائعها ومقدرها (ستة آلاف واثنتان وأربعون) روبية، كما وافق على إعادة السفينتين اللتين أخذهما من ميناء المكلا وهما (دوريا دولت) و(لانكا) إلى أصحابها مع عدم القيام بمثل هذا العمل مستقبلاً[١].

إن تدخل السلطات البريطانية في النزاع (الكسادي - القعيطي) جاء لأنه كان يشكل تهديداً للمصالح الاستعمارية البريطانية في الشرق؛ ولهذا السبب طلب المقيم البريطاني في حيدر أباد من رئيس وزراء النظام السير«سالار جنج» (Salar jung) عدم تدخل نظام حيدر أباد[٢] في ذلك النزاع، ومعاقبة الجمعدارات المتنافسين في حيدر أباد إذا لم يقطعوا صلاتهم بالأطراف المتنازعة في حضرموت، وطرد كل من يسهم في ذلك النزاع بإرسال الأموال أو الأسلحة إلى حضرموت[٣]، وكان الهدف البريطاني من ذلك - كما يرى الباحث - هو عدم تمكين أي طرف من المتنازعين في حسم الأمور لصالحه في

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٥٣، ١٥٤.
(٢) يوجد في حيدر أباد جالية حضرمية ترسل كل مجموعة منها الأموال والأسلحة إلى أقاربها في حضرموت.
(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٥٣، ١٥٤. طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٧.

حضرموت بعيداً عن النفوذ البريطاني؛ لأن ذلك سيشكل فيما بعد عقبة أمام السلطات البريطانية في عدن إذا ما أرادت أن تمد نفوذها إلى حضرموت.

قررت السلطات البريطانية في عدن عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م التدخل لحل النزاع الكسادي القعيطي؛ لإحباط محاولات الوساطة التي يقوم بها شريف مكة في حل ذلك النزاع(١)، ولأن العمليات العسكرية بين الطرفين المتنازعين أخذت تتسع فلم تعد محصورة على البحر فقط، وإنما امتدت إلى البر مما دفع السلطات البريطانية في عدن إلى التفكير في الاستفادة من ذلك النزاع لتحقيق مصالحها الاستعمارية في حضرموت، ولا سيما بعد ما أظهرت تطورات الأحداث تفوقاً واضحاً لصالح الجمعدار القعيطي(٢)، ولذلك أصدرت بريطانيا تعليماتها إلى المقيم السياسي في عدن للتحرك لتسوية النزاع الكسادي - القعيطي، وعلى هذا الأساس سارع المقيم السياسي في عام ١٢٩٣هـ/ سبتمبر ١٨٧٦م بإرسال المترجم صالح جعفر إلى مدينتي المكلا والشحر لدراسة الأوضاع وإمكانية إبرام هدنة بين الطرفين(٣).

وفي نفس العام أعلنت حكومة الهند البريطانية بأنها ستتدخل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٩. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٥.
(٢) سيطرت القوات بمساعدة حلفائها من آل تميم والمناهيل على نصف مدينة تريم في يونيو ١٨٧٦م، واحتلت غيل باوزير ومعيان المساجدة في نوفمبر ١٨٧٦م، كما سيطرت على حصن العوالق أيضاً.
(٣) عكاشة: المرجع نفسه، ص١٥٦.

للتوسط في النزاع في حالة قبول الطرفين بوقف الخصومات بينهما، حيث قام المقيم السياسي «شنيدر» بزيارة ناجحة لمدينتي المكلا والشحر تمكن فيها من إبرام هدنة بين الطرفين لمدة سنتين على أن يقدما خلالها خلافاتهما إلى المقيم السياسي في عدن لحلها[١].

بعد توقيع الهدنة توقفت النزاعات والمعارك العسكرية بين الطرفين، واستعادت حركة التجارة نشاطها من جديد، وغادر آل كثير المقيمون لدى الكسادي مدينة المكلا إلى حضرموت الداخل[٢].

وبعد عام من الهدنة أي في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م طالب الجمعدار القعيطي بالديس الشرقية وشرمة[٣] بحجة أنها من ممتلكاته بموجب الاتفاقية التي بينه وبين النقيب صلاح بن محمد الكسادي في ٢٤ رمضان ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، وكان هدفه من ذلك التخلص من تلك الهدنة، ولم يقف عند حدود المطالبة بذلك؛ بل قام باحتلالها مباشرة في عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م[٤].

وبعد ذلك سمحت الحكومة البريطانية للجمعدار القعيطي بالسفر إلى الهند في عام ١٢٩٦هـ/ يناير ١٨٧٨م حيث تمكن من جلب مبلغ من المال قدره (مليون ونصف) روبية إلى حضرموت[٥] للأغراض

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٦.
(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ٣٦٩.
(٣) لم تنص الاتفاقية الكسادية - القعيطية بأن الديس الشرقية والقرن من ممتلكات الجمعدار القعيطي وإنما اقتصرت على مدينة الشحر ومتعلقاتها ومنها شرمة فقط.
(٤) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٠.
(٥) المرجع نفسه، ص١٠١. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٨.

العسكرية مثيراً بذلك مخاوف النقيب الكسادي الذي طلب من سلطان مسقط التوسط في النزاع الدائر بينه وبين الجمعدار القعيطي، وقد جاء ذلك كما يبدو لشعوره بعدم حيادية الحكومة البريطانية في الهند، ولكن السلطات البريطانية منعت سلطان مسقط من ذلك[١]؛ حتى تبعد أي نفوذ أجنبي عن المنطقة، ولأن سلطان مسقط كان يرتبط حينذاك بعلاقات طيبة مع الدولة العثمانية.

وفي عام ١٢٩٦هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٧٨م وجه النقيب الكسادي خطاباً إلى الجنرال «لوك» (Loch) يرجوه فيه العمل على إنهاء النزاع الكسادي - القعيطي قبل انتهاء فترة الهدنة، كما طلب منه أيضاً الاتصال بحكومة الهند لإبرام هدنة جديدة لمدة سنتين أخريين مع حاكم مدينة الشحر، واستغلال تواجد الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بالهند لتحقيق هذه الهدنة، وقد رد الجنرال «لوك» على ذلك برسالة في تاريخ ١٢٩٥هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨٧٨م إلى النقيب الكسادي أشار فيها إلى أنه كتب إلى عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بشأن عقد هدنة جديدة، وأن على النقيب الكسادي الموافقة على الهدنة إذا ما حدثه فيها حاكم الشحر، ثم بعث النقيب الكسادي إلى الجنرال «لوك» برسالة في عام ١٢٩٦هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٨م أشار فيها إلى موافقته على أي أمر يصدره الجنرال «لوك» بشأن عقد هدنة جديدة، كما أشار بنوع من التملق إلى أنه من المتعلقين بحماية الدولة العظمى، ويقصد بذلك بريطانيا[٢].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١٥٩.

تحرك صالح جعفر مندوب الجنرال «لوك» إلى مدينتي المكلا والشحر في عام ١٢٩٦هـ/ نوفمبر ١٨٧٨م لغرض تجديد الهدنة، فوعده الأمير عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بعدم خرق الهدنة والالتزام بها حتى عام ١٢٩٧هـ/ فبراير ١٨٧٩م وعدم القيام بأي عمليات حربية؛ لأن الجمعدار عوض لا يزال في الهند ولم يبد موقفه من تجديد الهدنة، وأما النقيب عمر بن صلاح الكسادي فقد طالب بتمديد الهدنة واعترف بشرعية (الثمانين ألف) ريال فقط، ووافق على تسليم ربع دخله لسداد المبلغ، واعترض بشدة على السماح لأي وكيل للقعيطي بالبقاء في مدينة المكلا[١].

استلم عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر في عام ١٢٩٧هـ/ فبراير ١٨٧٩م رسالة من أخويه صالح وعوض المقيمين بحيدر أباد في الهند يطلبانه فيها المحافظة على الأمن وتقديم قضية النزاع بينهما وبين النقيب الكسادي إلى المقيم السياسي البريطاني بعدن، وذلك بعد أن حصلا على ضمان بحقهما في استئناف الحكم الذي سيصدره حاكم عدن[٢] إذا لم يقتنعا به[٣].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٩.

(٢) يعود تخوف الجمعدار عوض وإخوانه صالح وعبدالله أبناء عمر بن عوض القعيطي من تقديم قضية النزاع مع النقيب الكسادي إلى حاكم عدن بسبب وجود أحد كبار الموظفين الهنود بمكتب حاكم عدن واسمه «مير منشي» كان معروفاً بتعاطفه مع النقيب عمر بن صلاح الكسادي، ولذلك خشي الجمعدار عوض من أن يكون له تأثير على حاكم عدن.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٢.

وفي عام ١٢٩٧هـ/ مارس ١٨٧٩م توجه إلى مدينتي المكلا والشحر المساعد الأول للمقيم السياسي في عدن الميجور «جود فيلو» (Good. Fellow) حيث قام بجمع المعلومات حول الخلافات المالية بين الطرفين، واقترح عليهما حلاً وسطاً ينص على إعطاء بندر بروم للقعيطي مقابل أن يدفع للنقيب الكسادي (ثمانين ألف) ريال، وإلغاء اتفاقية المناصفة إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من الطرفين[١].

وفي رأي الباحث يعود رفض النقيب الكسادي لهذا المقترح إلى تخوفه من أن يفقده سيادته على بندر بروم، أما الجمعدار فقد رفض المقترح؛ لأنه سيضع حداً لطموحاته التوسعية في الممتلكات الكسادية، فضلاً عن أنه كان يشعر بتفوقه على النقيب الكسادي الذي وقّع له اتفاقية المناصفة وأعطاه الحق في نصف بندر بروم والمكلا، ولهذا لن يرضى بالحصول على بندر بروم فقط؛ لأنه لا يتساوى من حيث إيراداته مع بندر المكلا.

قام المقيم السياسي البريطاني بعدن الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٧هـ/ مايو ١٨٧٩م بزيارة سريعة إلى مدينتي المكلا والشحر نجح خلالها في إبرام هدنة جديدة بين الجانبين لمدة عام، كما نجح أيضاً في إقناع النقيب الكسادي بالموافقة من حيث المبدأ على مشروع اتفاقية نصت شروطها على ما يأتي:

١- أن يفتح كل طرف ميناءه للطرف الآخر ويقدم التسهيلات للتبادل التجاري.

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٠.

٢- أن يتنازل كل طرف عن مطالبه في التعويض من الطرف الآخر.
٣- أن لا يقدّم أي طرف المساعدة لأعداء الطرف الآخر.
٤- أن يتم جمع إيرادات ميناء المكلا عبر مسئولين يعينهم النقيب الكسادي، شريطة موافقة حاكم عدن عليهم مع احتفاظ حاكم عدن بالجزء الذي سيدفع للشحر أي للقعيطي، وقد تلكأ الجمعدار القعيطي في الموافقة على مشروع الاتفاقية[١].

ومن بنود الاتفاقية يتضح للباحث أن السلطات البريطانية قد ضمنت لنفسها حق التدخل المباشر في شؤون الإمارة الكسادي بسيطرتها على الإيرادات في ميناء المكلا تمهيداً لوضعها تحت الحماية البريطانية في الوقت المناسب.

وبالرغم من تجديد الهدنة إلا أن فرصة تحقيق السلام بين المتخاصمين كانت نادرة جداً إلا بتوقيع اتفاقية جديدة تعمل على حل النزاع حلاً جذرياً ونهائياً بينهما؛ لأن النقيب الكسادي يرفض التخلي عن نصف مدينة المكلا وبروم، وفي المقابل كان الجمعدار القعيطي يصر على تطبيق اتفاقية المناصفة.

وأمام تمسك طرفي النزاع بمواقفهما تقدم حاكم عدن البريطاني بمقترح إلى حكومة الهند البريطانية لحل النزاع يقضي بترك طرفي النزاع يتحاربان مع بعضهما البعض من دون تقديم المساعدة لأي منهما، وعندما يتسبب ذلك في إلحاق الدمار والأذى بهما يتدخل حاكم عدن البريطاني؛ للتوفيق بينهما[٢].

---

(١) طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٨.
(2) Ingrams Doreen and ingrams Leila of. Cit, V. 4, p531, 532.

أشارت الحكومة البريطانية بأنها سوف تنظر إلى نتائج هذا النـزاع في حالة عدم قبول الطرفين بالتسوية، وأنها سوف تعترف بالطرف المنتصر في هذا النـزاع، ولكنها لن تسمح بقيام أي عمليات حربية في البحر، كما أنها تحتفظ أيضاً لنفسها بحق التدخل في النـزاع إذا رأت ذلك؛ لأن هذا التدخل ضروري[١]، وهكذا تبدو للباحث واضحة أبعاد السياسة البريطانية التي لا تمانع في قيام حرب بين حاكمين عربيين شريطة عدم المساس بمصالحها الاستعمارية.

وجه المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» خطاباً إلى حكومة الهند في عام ١٢٩٧هـ/ ٣ يونيو ١٨٧٩م أشار فيه بأن استمرار النـزاع الكسادي - القعيطي قد يؤدي إلى تدخل العثمانيين أو الفرنسيين أو الإيطاليين للاستيلاء على مدينة المكلا ويقترح لمواجهة هذا الاحتمال وحل النـزاع ثلاثة خيارات هي:

الخيار الأول:

أن يسلم النقيب عمر بن صلاح الكسادي مدينة المكلا للجمعدار عوض بن عمر القعيطي جمعدار الشحر مقابل حصول النقيب الكسادي على راتب شهري يتم الاتفاق عليه وتضمنه الحكومة البريطانية، وتكون قادرة على إجبار جمعدار الشحر على الاستمرار في دفعه بانتظام، وبأن يعقد الجمعدار القعيطي تحالفاً دفاعياً وهجومياً يمنح فيه الحكومة البريطانية الحق في الاستيلاء على كل أو جزء من المنطقة أو مدينتي المكلا والشحر في حالة عدم تنفيذه لهذه الاتفاقية التي يجب أن تقيد

(١) طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٩.

الجمعدار القعيطي بعدم البيع أو التنازل عن أي جزء من مدينة الشحر أو المكلا لأية حكومة أو قوى أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، وأن هذا الترتيب قد يكون معقولاً لدى جميع الأطراف إلا أنه من المشكوك فيه جداً أن يتنازل النقيب الكسادي عن مدينة المكلا للجمعدار القعيطي.

الخيار الثاني:

أن يتنازل النقيب الكسادي عن نصف مدينة المكلا ونصف الإيرادات من الرسوم الجمركية، وبأن يتم تقسيم الدخول الجمركية بالتساوي بين النقيب الكسادي والجمعدار وهذا قد يؤدي إلى إقرار الأمن والاستقرار داخل مدينة المكلا ويحمي النقيب من عدوان الجمعدار، ويتم تعيين ضابط بريطاني بمرتب (ألف) ريال شهرياً يدفعه النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي بالمناصفة، وبأن يكون هذا الضابط مقيماً في مدينة المكلا، ولكن النقيب الكسادي قد لا يوافق على هذا التنظيم، وحتى إذا وافق مضطراً على ذلك فإن الاحتكاك المباشر بينهما في مدينة صغيرة قد يؤدي إلى صراع مفتوح بينهما ويتعرض الضابط البريطاني للخطر، ولذلك لا بد من توفير قوة بريطانية لحمايته حتى تتمكن الحكومة البريطانية من التدخل في النزاع.

الخيار الثالث:

أن تظل مدينة المكلا في حوزة النقيب الكسادي وتوضع تحت حماية الحكومة البريطانية مقابل أن يدفع سدس دخل إمارته، وأن يلتزم بالتوقيع على نظام معين يدفع بمقتضاه ديون الجمعدار القعيطي على

أقساط منتظمة من هذا الدخل[١].

ويرى الباحث أن الخيارات الثلاثة التي وضعها الجنرال «لوك» لا يمكن أن تمثل حلاً للنـزاع الكسادي القعيطي وإن رضي بها طرفا النـزاع؛ لأنها تمثل حلولاً مؤقتة وجزئية للنـزاع الكسادي - القعيطي الذي سرعان ما يعود إلى الانفجار لأي سبب كان، كما أنها ليست بالخيارات العادلة، فالنقيب الكسادي هو الخاسر من تطبيق أي واحد منها، ولذلك لا يمكن أن يوافق عليها، وحتى في حالة موافقته عليها مجبراً فإن ذلك لن ينهي النـزاع مستقبلاً، أما فيما يتعلق بالجمعدار القعيطي فإن قبوله بأي من الخيارات الثلاثة سيقضي على طموحاته التوسعية في حضرموت.

إن الغرض من هذه الخيارات - في رأي الباحث - هو بسط الحماية البريطانية على سواحل حضرموت والتدخل في شؤون الإمارة الكسادية والدولة القعيطية، ونستدل على ذلك بما جاء في تلك الخيارات، ففي الخيار الأول اشترط على النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي عدم التنازل أو البيع لأي جزء من أراضيهما إلا بعد موافقة بريطانيا، كما منحت بريطانيا لنفسها الحق في الاستيلاء على أي جزء من أراضي الطرفين المتنازعين في حالة عدم تنفيذ الاتفاقية.

أما الخيار الثاني فقد تضمن أيضاً وقوع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية بوجود ضابط بريطاني ترافقه قوة عسكرية هدفها المعلن هو توفير الحماية للضابط البريطاني، ولكنها ستبسط في حقيقة

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٢.

الأمر حماية بريطانيا عليها إذا ما تطورت الأحداث بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي، كما أن التواجد العسكري البريطاني في مدينة المكلا يعني أيضاً وبطريقة غير مباشرة بأن الضابط البريطاني هو الحاكم الفعلي لمدينة المكلا ويستطيع استخدام هذه القوة للضغط على المتنازعين لتحقيق الأهداف البريطانية في المنطقة.

أما الخيار الثالث فقد ورد الهدف البريطاني فيه واضحاً في وضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية لإبعاد أي نفوذ أجنبي عن حضرموت.

وقد استعرضت حكومة الهند البريطانية مقترحات الجنرال «لوك» واتخذت في ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م القرار رقم (٥٥٠٢) متضمناً النقاط الآتية:

١- أن الخيار الثالث يعتبر تسوية عادلة ومعقولة يجب إقناع الطرفين بقبولها دون تحفظ.
٢- على المقيم السياسي البريطاني أن يقرر التاريخ الذي يجب أن يعيد فيه النقيب الكسادي المبالغ المستحقة للجمعدار القعيطي.
٣- في حالة عدم توصل الطرفين إلى تفاهم مرضي لهما بهذا الشأن فإن على الحكومة البريطانية عدم التدخل في النزاع مع ترك الفريقين يصفيان نزاعاتهما بحسب رغبتهما، وفي حالة قبول أحد الطرفين للشروط المقترحة ويرفضها الطرف الآخر فعلى الحكومة البريطانية الاستعداد للقيام بمنع الحرب في البحر .
٤- عدم السماح لأي من الطرفين بالحصول على معونة من الرجال والمواد الحربية من الهند .

٥- على المقيم السياسي البريطاني في عدن الإبلاغ عن نتائج اتصالاته مع النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي، كما أن له حرية التصرف في إدخال أية تعديلات أو تسويات يقبلها الطرفان بحرية[١].

إن قرار حكومة الهند وموافقتها على مقترحات الجنرال «لوك» لحسم النـزاع كان غير منطقي، بالرغم من رغبتها في تنفيذ المقترح الثالث؛ بحجة أنه يحمل شيئاً من العدل لتسوية النـزاع بين الجانبين، ولكن الباحث يرى في ذلك مجافاة للحقيقة؛ لأن المقترح يضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية، وهذا ليس من العدل في شيء، كما أنها تركت المجال مفتوحاً للنـزاع في حالة رفض الطرفين للمقترح وهي سياسة دأبت عليها السلطات البريطانية الاستعمارية للحفاظ على مصالحها عن طريق إضعاف القوى المتنازعة بحيث لا يستطيع أي طرف منهما حسم النـزاع لمصلحته، ويعطيها في نفس الوقت حرية التدخل في شؤون المنطقة والسيطرة عليها إذا ما أرادت ذلك بسهولة ويسر ودون أي متاعب كثيرة.

ويلاحظ على قرارات حكومة الهند البريطانية أيضاً أنها منحت المقيم السياسي البريطاني في عدن حرية تعديل المقترحات الثلاثة لحل النـزاع، وهذا سيعيق بالطبع عملية التوصل إلى حل عادل للنـزاع في حالة انحياز أو ميل المقيم السياسي في عدن لأحد طرفي النـزاع، ويبدو أن حكومة الهند البريطانية منحت ذلك الحق للمقيم السياسي

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٣.

بعد أن ضمنت بأن هذا التعديل لن يمس المصالح الاستعمارية البريطانية في حضرموت.

طلب المقيم السياسي البريطاني في عدن الجنرال «لوك» من حكومة الهند البريطانية في عام ١٢٩٧هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٧٩م توضيح موقفها من النقاط الآتية:

١- هل ستنظر حكومة الهند بارتياح لامتلاك العثمانيين أو الإيطاليين أو الفرنسيين لمدينة المكلا؟
٢- في حالة تنازل النقيب الكسادي عن مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، هل ستفوض حكومة الهند المقيم السياسي البريطاني في عدن لضمان معاش النقيب الكسادي؟
٣- في حالة إعطاء مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، هل الحكومة مستعدة لتكوين تحالف هجومي أو دفاعي مع الجمعدار القعيطي؟
٤- في حالة أن يصبح الجمعدار القعيطي حاكماً لنصف مدينة المكلا، هل ستسمح الحكومة البريطانية لضابط أوروبي بالإقامة في مدينة المكلا لمراقبة إيراداتها ويدفع راتبه الطرفان المتنازعان؟

نقل المقيم السياسي البريطاني في عدن رغبة الكسادي في وضع بلاده تحت الحماية البريطانية مع استعداده للتنازل عن سدس إيراداته، وأن على حكومة الهند البريطانية أن تقرر ما إذا كانت مثل هذه الحماية مقبولة لديها[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٤.

ويبدو للباحث أن المقيم السياسي البريطاني في عدن قد حسم موقفه من ذلك النـزاع في تساؤلاته لحكومة الهند البريطانية والتي يلمح فيها إلى رغبته في الوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي وتقديم المساعدة له وإن لم يفصح عن ذلك صراحة في تلك الاستفسارات، لكنها تشير كلها إلى انحيازه إلى جانب الجمعدار القعيطي، وإلى الإيحاء لحكومة الهند البريطانية في اتخاذ نفس الموقف.